جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف
قسم القانون العام

# المسؤولية الجزائية لمخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي في التشريع العراقي

رسالة تقدم بها الطالب

(حيدر جاسم فرهود الموسوي)

إلى معهد العلمين للدراسات العليا وهو أحد متطلبات نيل درجة الماجستير بالقانون العام

بإشراف

الدكتورة إسراء محمد علي سالم

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة /الآية ١٠٥

# الإهـداء

إلى شهداء العراق الأبرار...

إلى من قدّموا أرواحهم فداءً للوطن، وجعلوا لنا درب العلم ممكناً وآمناً. أهدي هذه الرسالة تخليداً لذكراهم العطرة.

إلى والدي، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، الذي علّمني معنى الإصرار والعمل، فكان أثره في كل حرف سُطّر في هذه الرسالة.

وإلى والدتي العزيزة، أعزّها الله وأطال في عمرها، التي كانت ولا تزال سندي الأول ودعائي الذي لا ينقطع.

إلى زوجتي الحبيبة، رفيقة دربي، التي وقفت بجانبي بكل صبر ومحبة.

وإلى أولادي الأعزاء، الذين كانوا دافعي للاستمرار والاجتهاد.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين نهلت من علمهم وتوجيهاتهم، فكانوا منارة أضاءت طريقي.

إلى إخوتي واخواتي وأصدقائي، الذين لم يبخلوا عليّ بدعمهم وتشجيعهم في كل مراحل حياتي العلمية والعملية

الباحث

# الشكر والعرفان

الحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تكتمل الجهود. وبعد...

يسعدني أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لكل من كان له دور في دعمي ومساندتي خلال مسيرتي العلمية وفي إنجاز هذه الرسالة. وإن الكلمات مهما بلغت من الفصاحة لن تفيهم حقهم، ولكنها محاولة لرد الجميل والاعتراف بالفضل.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة بحر العلوم الخيرية وإلى معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم، وإلى روح السيد محمد علي بحر العلوم رحمه الله، لدورهم الرائد في دعم العلم والتعليم وإتاحة الفرص أمام الطلبة للارتقاء بمسيرتهم الأكاديمية.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف، ممثلةً بالأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن العكيلي لما قدموه من دعم علمي وأكاديمي، ولحرصهم المستمر على توفير بيئة دراسية متميزة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس قسم القانون الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود على توجيهاته ومتابعته ووقوفه المستمر إلى جانب طلبة القسم.

وأعرب عن خالص امتناني إلى أساتذتي الأفاضل في مرحلة الماجستير الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وخبرتهم، وكان لكل واحد منهم أثر واضح في إثراء معارفي وصقل مهاراتي البحثية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى مكتبة معهد العلمين على ما وفرته لي من كتب ومصادر ومراجع أسهمت في إنجاز هذا العمل، وإلى جميع الكادر الإداري في معهد العلمين للدراسات العليا على تعاونهم المستمر وتسهيلهم لجميع الإجراءات الأكاديمية.

أما خالص الامتنان والعرفان فأقدمه إلى أستاذتي المشرفة على هذه الرسالة، الأستاذ الدكتور إسراء محمد علي سالم؛ فقد كانت خير موجّه ومرشد، لم تبخل عليّ بخبرتها وتوجيهاتها القيّمة، وكانت متابعة دقيقة لكل مراحل البحث، فكان لإشرافها الأثر الأبرز في إتمام هذه الرسالة. فلكِ مني كل الشكر لما بذلته من وقت وجهد، ولما قدمته لي من دعم وتشجيع طوال مسيرتي البحثية.

المستخلص:

تُعد المسؤولية الجزائية الناشئة عن مخالفة أحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال من الموضوعات البالغة الأهمية في ظل التطورات التشريعية والاجتماعية التي يشهدها العراق. فلم يعد نظام الضمان الاجتماعي مجرد وسيلة لتقديم المنافع التأمينية التقليدية، بل أصبح يمثل أداة رئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية وصون الكرامة الإنسانية للعامل والمتقاعد على حد سواء، إضافة إلى كونه ركيزة أساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ الإطار القانوني المنظم للعلاقات التأمينية بين العامل وصاحب العمل، إذ يحدد حقوقهما والتزاماتهما، ويضع آليات واضحة لضمان استمرارية النظام التأميني، ويعزز من أدوات الردع القانوني ضد المخالفين.وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الطبيعة القانونية للمسؤولية الجزائية في هذا المجال، وبيان الأساس الدستوري والتشريعي الذي تستند إليه، من خلال استعراض النصوص ذات الصلة وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الردع العام والخاص، وضمان الحماية القانونية للحقوق التأمينية. كما تناولت الدراسة الجرائم الأشد خطورة المنصوص عليها في القانون، وفي مقدمتها جريمة انتحال صفة العامل المضمون، وجريمة امتناع صاحب العمل عن شمول عماله بأحكام الضمان الاجتماعي، لما لهما من أثر مباشر على المال العام واستقرار النظامين الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يتضح أن المسؤولية الجزائية في هذا السياق لا تُعد مجرد وسيلة لمعاقبة المخالفين، بل هي ضمانة أساسية لحماية الحقوق التأمينية وتعزيز الثقة في التشريعات الوطنية.

# المحتويات

المقدمة ..... ٧

الفصل الأول الأساس المفاهيمي للمسؤولية الجزائية في نظام التقاعد والضمان الاجتماعي..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول ماهية المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول تعريف المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول المعنى اللغوي للمسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي . خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني تعريف المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي اصطلاحاًخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي . خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الأساس القانوني على الصعيد الدولي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الأساس القانوني على الصعيد الوطني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني خصائص جرائم مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي والمصلحة المحمية فيها .. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول خصائص جرائم مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الخصائص العامة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الخصائص الخاصة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني المصلحة المحمية..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول مدلول المصلحة المحمية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني نوع المصلحة المحمية في جرائم مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثاني الأحكام التطبيقية للمسؤولية الجزائية عن مخالفة احكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي.. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول جريمة انتحال صفة عامل مضمون..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول اركان جريمة انتحال صفة عامل مضمون..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الركن المادي لجريمة انتحال صفة عامل مضمون ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الركن المعنوي لجريمة انتحال صفة عامل مضمون ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني جزاء جريمة انتحال صفة عاملٍ مضمون ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول عقوبة جريمة انتحال صفة عامل مضمون ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني جزاءات أخرى ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني جريمة عدم شمول صاحب العمل عماله بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي العراقي. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول أركان الجريمة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول الأركان الخاصة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني الأركان العامة للجريمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني عقوبة الجريمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول عقوبة جريمة عدم شمول صاحب العمل عماله بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي العراقي..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني جزاءات أخرى ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الخاتمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة المصادر ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

Abstract: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

1447h 2025m ... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

# المقدمة

## أولاً: موضوع الدراسة

يُعد نظام التقاعد والضمان الاجتماعي أحد أهم الركائز التي يقوم عليها البناء القانوني والاجتماعي في الدولة الحديثة، إذ يشكّل الإطار المنظّم للعلاقة التأمينية بين العامل، وصاحب العمل، ويضمن من خلاله توفير الحماية الاجتماعية، والاقتصادية لفئات واسعة من المجتمع، ولا سيما العمال والمتقاعدين، وقد أولى المشرّع العراقي هذا النظام عناية خاصة من خلال قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣، الذي لم يقتصر على تحديد الحقوق والالتزامات، بل ذهب أبعد من ذلك بإرساء قواعد جزائية لمعاقبة كل من يخالف أحكامه أو يعتدي على منظومته القانونية، وتقوم المسؤولية الجزائية في هذا الإطار على أساس أن مخالفة القواعد التأمينية لا تُعد مجرد إخلال إداري، أو مخالفة مدنية، بل جريمة تمسّ النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، لما يترتب عليها من آثار خطيرة، كالإضرار بصناديق الضمان، والتعدي على حقوق العمال، وزعزعة مبدأ العدالة الاجتماعية، وتشمل هذه المخالفات صورًا متعددة، منها انتحال صفة عامل مضمون للحصول على مزايا غير مستحقة، أو امتناع صاحب العمل عن تسجيل عماله وتسديد الاشتراكات، أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة بقصد التهرب من الالتزامات القانونية، ويُعد هذا النوع من الجرائم من الجرائم ذات الطابع الخاص التي تتداخل فيها القواعد الجنائية مع الأحكام الاجتماعية والاقتصادية، إذ تجمع بين المسؤولية الفردية لصاحب العمل، أو العامل من جهة، والمسؤولية الاجتماعية لحماية النظام التأميني من جهة أخرى، وقد عالج المشرّع من خلال منظومة قانونية متكاملة، أحكام تقاعد العمال، والضمان الاجتماعي والتي تمثل أداة أساسية لضمان احترام التشريعات المنظِّمة لعلاقات العمل، وحماية الحقوق التأمينية، والحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يشكّل قاعدة التنمية والاستقرار في الدولة.

**ثانياً: أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، إذ تتصل المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي بجانب جوهري يمسّ الحقوق الأساسية للعمال واستقرار النظام الاجتماعي، والاقتصادي للدولة، فالضمان الاجتماعي لا يُعد مجرد نظام إداري لتقديم المنافع، بل هو وسيلة لحماية الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حد أدنى من الأمان المعيشي للفئات العاملة والمتقاعدين الذين يمثلون الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي والإنتاجي في المجتمع.

وتتجلى الأهمية العلمية للدراسة في تحليل الإطار القانوني المنظِّم للمساءلة الجزائية في هذا المجال، وبيان الشروط والأركان التي تقوم عليها المسؤولية القانونية، كما تضيف هذه الدراسة بعدًا فقهيًا وتشريعيًا مهمًا من خلال إبراز دور القانون الجزائي في دعم أنظمة الضمان الاجتماعي وتحصينها من التلاعب أو الإهمال.

أما من الناحية العملية، فتتعمق أهمية الدراسة في إبراز دور المسؤولية الجزائية كأداة لحماية حقوق العمال وصون مصالحهم من أي انتقاص أو تلاعب قد يمارسه أصحاب العمل، سواء عبر الامتناع عن تسجيلهم، أم تقليل أجورهم، أم حرمانهم من حقوقهم التأمينية، فالمساءلة القانونية هنا تشكل درعًا واقيًا يضمن شمول جميع العاملين بأحكام الضمان، ويحافظ على حقوقهم التقاعدية، والصحية، والاجتماعية، كما تسهم الدراسة في رفع الوعي القانوني لدى أطراف علاقة العمل بضرورة الالتزام بأحكام القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣، وتوضيح الآثار المترتبة على مخالفتها، بما يعزز من استقرار سوق العمل ويكرّس مبدأ العدالة الاجتماعية.

**ثالثاً: مشكلة الدراسة**

١. مدى كفاية النصوص الجزائية الواردة في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ ؟
٢. الى مدى تحقق النصوص الجزائية الخاصة بمخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي في العراق الحماية الفعلية للعمال والصندوق؟ وما هي أوجه القصور

التشريعي أو التطبيقي التي تحقق فاعلية هذه المسؤولية في الحد من حالات المخالفة والتهرب؟

ويتفرع عن هذين السؤالين ثلاث أسئلة فرعية على الشكل الآتي:

- هل تمتلك الجهات التنفيذية والرقابية آليات وإجراءات فعالة لكشف المخالفات وملاحقة مرتكبيها؟
- هل هناك نقص وثغرات في النصوص التشريعية تؤدي الى ضعف الالتزام من قبل أصحاب العمل أو العمال؟
- هل تحقق العقوبات الحالية وظيفة الردع الكافية لمنع التهرّب أو الانتحال أو تقديم بيانات غير صحيحة؟

**رابعاً: منهج الدراسة**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة موضوع "المسؤولية الجزائية لمخالفة أحكام تقاعد العمال، والضمان الاجتماعي في التشريع العراقي"، وذلك لما يتسم به هذا الموضوع من طابع قانوني يتطلب تحليل النصوص واستقراءها للكشف عن مضامينها وأبعادها العملية، يقوم هذا المنهج على وصف الأحكام القانونية المنظمة لمسؤولية صاحب العمل الجزائية في مجال الضمان الاجتماعي، وبيان الأساس التشريعي الذي تستند إليه، ثم تحليلها تحليلاً دقيقًا للكشف عن مقاصد المشرّع ومدى فعاليتها في حماية حقوق العمال وضمان استقرار النظام التأميني.

كما يتناول المنهج الوصفي التحليلي دراسة النصوص القانونية ذات الصلة في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣، واستعراض ما استقر عليه القضاء العراقي من اتجاهات في هذا المجال، مع تحليل الآراء الفقهية التي عالجت موضوع المسؤولية الجزائية في نطاق الضمان الاجتماعي. ويسهم هذا الأسلوب في تكوين رؤية واضحة وشاملة حول طبيعة هذه المسؤولية وحدودها وآثارها القانونية، فضلًا عن تقييم مدى كفاية النصوص الحالية في تحقيق الردع وحماية حقوق العمال.

**خامساً: نطاق الدراسة**

**-النطاق الزماني**

تتناول هذه الدراسة المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي في العراق ضمن الإطار الزمني الذي يبدأ من صدور قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ باعتباره الأساس التاريخي لمنظومة الحماية الاجتماعية، وصولاً إلى القانون النافذ حالياً رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ الذي يمثل مرحلة التحديث والتطوير. وبذلك يغطي النطاق الزماني فترة تمتد لأكثر من خمسة عقود، بما يسمح بتتبع تطور النصوص القانونية، ورصد التحولات التشريعية والفقهية والقضائية التي أثرت في تحديد صور المسؤولية الجزائية وأدواتها. كما يركز البحث بشكل خاص على المرحلة الراهنة بعد صدور القانون الجديد، لكونه الإطار العملي الذي يطبق حالياً في الواقع العراقي.

**-النطاق المكاني**

أما من حيث النطاق المكاني، فإن الدراسة تقتصر على جمهورية العراق باعتبارها البيئة القانونية والاجتماعية التي تُطبق فيها أحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، وتُمارس فيها المحاكم العراقية اختصاصها في مساءلة المخالفين جزائياً. ويشمل ذلك جميع المحافظات العراقية، سواء في القطاع العام أو الخاص، حيث تتجلى صور المخالفات في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على حد سواء. كما يُستأنس في بعض المواضع بالمعايير الدولية والاتفاقيات الأممية ذات الصلة، لكن ذلك لا يخرج الدراسة عن إطارها الوطني، بل يهدف إلى إظهار مدى انسجام التشريع العراقي مع الاتجاهات العالمية في حماية حقوق العمال وضمان العدالة الاجتماعية.

**سادساً: هيكلية الدراسة**

سنتناول دراسة موضوع (المسؤولية الجزائية لمخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي في التشريع العراقي) في فصلين تسبقهما مقدمة ونخصص الفصل الأول لبحث ماهية المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي، وذلك من خلال مبحثين؛ يتناول المبحث الأول التعريف بالمسؤولية الجزائية وأسسها القانونية على المستويين الدولي والوطني، في حين يُكرَّس المبحث الثاني لدراسة خصائص جرائم مخالفة أحكام تقاعد

العمال والضمان الاجتماعي والمصلحة المحمية . أما الفصل الثاني، فنستعرض فيه بعض تطبيقات المسؤولية الجزائية عن مخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي، وذلك من خلال مبحثين؛ نبين في المبحث الأول جريمة انتحال صفة عامل مضمون، ونفرد المبحث الثاني لجريمة عدم شمول صاحب العمل عماله بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي العراقي ، وسننهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم ما سنتوصل إليه من استنتاجات ومقترحات.

**سابعاً:الدراسات السابقة**

لقد تناولت بعض الدراسات والبحوث الأكاديمية موضوع المسؤولية الجزائية في نطاق الضمان الاجتماعي والتقاعد، سواء بصورة مباشرة أو من خلال معالجة قضايا ذات صلة بحقوق العمال وحمايتهم. ومن أبرز هذه الدراسات، رسالة الماجستير المقدمة في معهد العلمين للدراسات العليا بعنوان المسؤولية الجزائية لمخالفة أحكام تقاعد العمال والضمان الاجتماعي في التشريع العراقي، والتي ركزت على تحليل النصوص الجزائية الواردة في القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ وتقييم فعاليتها في حماية الحقوق التأمينية. كما نجد دراسة أخرى بعنوان المسؤولية الجزائية عن فعل الغير في القانون العراقي: دراسة مقارنة، التي وإن كانت ذات طابع عام، إلا أنها تقدم إطاراً نظرياً يمكن الاستفادة منه في فهم مسؤولية أصحاب العمل في مجال الضمان الاجتماعي. كذلك تناولت بعض البحوث المنشورة في المجلات القانونية العراقية موضوعات متصلة بحقوق العمال، مثل دراسة المسؤولية الجزائية عن التلاعب بأجور العمال المنشورة في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، والتي أبرزت صوراً من الجرائم المرتبطة بحقوق العمال وأثرها على النظام التأميني. وإلى جانب ذلك، هناك دراسات تاريخية وتشريعية تناولت تطور قوانين التقاعد في العراق، مثل دراسة قوانين التقاعد في العراق: قراءة تاريخية وتشريعية، التي قدمت خلفية مهمة لفهم السياق الزمني لتطور المسؤولية الجزائية في هذا المجال